الإسناد النحوي بين الإطلاق والتقييد، ونماذجه في القرآن الكريم

عصام تمام عبد الحميد علي

قسم اللغويات بكلية اللغة العربية – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الكلمات المفتاحية: الإسناد، النحو، الجملة، المطلَق، المقيَّد.

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث أقسام الإسناد النحوي بين الإطلاق والتقييد، وفيه بيَّن الباحث مفهوم الإسناد في اللغة وفي اصطلاح النحاة، فذكر أن الإسناد في المعاجم العربية يعني التعاضُد والتعاون، كما ذكر أن الإسناد عند النحاة يشير إلى ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى، أو نسبتها إليها على سبيل الإفادة التامة، كما بيَّن الباحث الفارق بين الإسناد والخبر، وانتهى في ذلك إلى أن كل خبر إسناد، وليس كل إسناد خبرًا، ثم شرح علاقة الإسناد بتمام الفائدة، فبيَّن أن الإسناد قد يكون تامًّا إذا ذُكِر فيه طرفا الإسناد، وقد يكون ناقصًا إذا ذُكِر فيه أحد الطرفين دون الآخر، مثل إسناد المصدر، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف، كما بيَّن أن الإسناد قد يكون تامًّا من حيث ذكر طرفيه، إلا أنه يظل ناقص الفائدة أو المعنى، فلا يكتمل المعنى إلا بعنصر غير إسنادي أو بتقييد الإسناد الأصلي بفضلةٍ ما، وقد مثَّل على ذلك بتقييد الإسناد بالحال الذي لا يجوز الاستغناء عنه.

كما تناول البحث أقسام الإسناد من حيث الإطلاق والتقييد، فبيَّن أن الإسناد المطلق هو ما اقتصر فيه الكلام على طرفي الإسناد فقط، وحدَّد أركان الإسناد المطلق في المبتدأ والخبر، والفاعل والفعل أو نائب الفاعل، كما بيَّن أن المقصود بالإسناد المقيَّد هو أن يُقيَّدَ أحدُ طرفي الإسناد بقيِّد، أو يُقيَّد مجموع العلاقة الإسنادية كلها بقيد أو أكثر، ثم أشار إلى أن قيود الإسناد قد تكون عامَّةً ويُقصد بها تلك القيود التي تقيِّد مجموع العلاقة الإسنادية، مثل تقييد الإسناد بالنفي أو بالنسخ، كما قد تكون خاصَّةً حين تقيِّد أحد عنصري

الإسناد دون الآخر، مثل قيد التعدية، والتبعية، والنسبة، وغيرها من القيود الخاصة.

المقدِّمة

الحمد لله حمدَ الشاكرين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، وبعدُ،

فإن الإسناد عند النحاة يشير إلى معنى العلاقة التي تربط بين الركنين الرئيسين في الجملة العربية، فهو يربط بين المبتدأ وخبره، وبين الفاعل وفاعله، ولهذا يرى النحاة أن الإسناد هو الأصل في صياغة الجملة المفيدة في أبسط صُوَرِها، وما زاد على هذه الصورة لا يعدو أن يكون قيدًا عليها، أو على أحد ركنيْها، وقد صنَّف النحاة عناصر الجملة على أساسٍ من علاقة الإسناد؛ فجعلوا ركني هذه العلاقة عمدتي الجملة، وما سواهما جعلوه فضلة.

وقد تناول النحاة الإسناد في مؤلفاتهم في كثير من المواضع، فمثلًا يقول سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهو ما لا يغني أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلِّم منه بدًّا"[١]، وفي موضع آخر يقول: "فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسنَدٌ ومسنَدٌ إليه"[٢]، ويذكره المبرد بعبارة لا تختلف كثيرًا عن عبارة سيبويه الأولى؛ فيقول: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني أحدهما عن الآخر"[٣] ، أمَّا الزمخشري فيرى أن المبتدأ والخبر "لو جُرِّدا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن يُنعَق بها غير معربة؛ لأن الإعراب لا يُستَحَق إلا بعد العقد والتركيب، وكونهما مجرَّدين للإسناد هو رافعهما؛ لأنه معنى قد تناولهما تناولا واحدًا من حيث إن الإسناد لا يتأتَّى بدون طرفين: مسندٍ، ومسندٍ إليه"[٤]، ويذكره الرضي قائلًا: "والكلام ما تضمَّن الإسنادَ الأصليَّ وكان مقصودًا لذاته"[٥]، ويرى الإمام عبد القاهر الجرجاني أنه "لا يكون كلامٌ من جزءٍ واحدٍ، وأنه لا بدَّ من مسندٍ ومسندٍ إليه"[٦]، أمَّا السيوطي فيرى أن "الإفادة إنما تحصل بالإسناد"[٧].

ولـم يختلـف المحـدثون عـن القـدماء فـي الاهتمـام بالإسـناد، وتناولِـه شـرحًا وتفصـيلًا، فمـثلا نجـد الـدكتور تمَّـام حسَّـان تناولـه فـي غيـر موضـع، بـل وجعلـه القرينـة الكبـرى مـن قـرائن تحليـل الجملـة، كمـا تناولـه الـدكتور فاضـل السـامرائي فـي كتبـه، وقـد عـرَّف ركنيـه قـائلًا: "المسـند إليـه هـو المتحـدَّث عنـه أو المحـدَّث عنـه...، والمسـند هـو المتحـدَّث بـه أو المحـدَّث بـه"(١)، وغيرهمـا الكثيـر مـن المحدثين ممن تناولوا الإسناد في كتبهم.

ولمـا كـان للإسـناد مـا لـه مـن الأهميـة، وكـان فيـه مـا يحتـاج إلـى فضـل شـرحٍ وبيـان، وكـان لـه تعلُّـق بـبعض القضـايا النحويـة ـ علـى سـبيل التمثيـل علاقـة الإسـناد المطلَـق بالتراكيـب التـي قـال فيهـا النحـاة بالحـذف اقتصـارًا ـ لمـا كـان ذلـك وغيـره مـن أسـبابٍ ومبـرِّرات؛ وجـد الباحـث مـن المناسـب إفـراد هـذا الموضـوع فـي بحـث مسـتقلٍ يجمـع كـل أطرافـه وتفاصـيله، كمـا وجـد مـن المناسـب الاعتمـاد فـي التمثيـل لهـذا الموضـوع علـى القـرآن الكـريم، لمـا فيـه مـن خصوصـية فـي التركيـب وفـي الدلالـة، ولكثـرةِ مـا جـاء فيـه مـن أمثلـة الإسـناد المطلـق، والتـي تقـلَّ أو تندر، بل قد تنعدم، في غيره من نصوص.

وقـد اقتضـت طبيعـة الموضـوع أن يعتمـد الباحـث علـى المـنهج الوصـفي، حيـث قـدَّم الباحـث وصـفًا للإسـناد وأقسـامه وقيـوده، مـن خـلال تحليـل الإشـارات والمواضـع التـي وردت عنـه عنـد النحـاة؛ سـعيًا للوصـول إلـى فهـمٍ دقيـقٍ للإسـناد وبيـان أهميتـه فـي تشـكُّل المعنـى فـي الجملـة، وكـذلك تحليـل المعـاني المقيِّـدة لمعنـى الإسـناد فـي الجملة.

وقـد جـاء البحـث فـي مقدَّمـة وتمهيـدٍ وثلاثـة مباحـث، وخاتمـة، فأمَّـا التمهيـد فبـيَّن فيـه الباحـث مفهـوم الإسـناد بـين اللغـة والاصـطلاح، وتنـاول المبحـث الأوَّل العلاقـة بـين الإسـناد والخبـر، فـي حـين تنـاول المبحـث الثـاني الإسـناد المطلَـق وأركانـه، أمَّـا المبحـث الثالـث فتنـاول الإسـناد المقيَّـد ومسـتويات التقييـد، ثـم جـاءت الخاتمة لتذكر أهم النتائج التي انتهى إليها البحث.

وتفصيل القول في هذه العناصر على النحو الآتي:

التمهيد

١. الإسناد بين اللغة والاصطلاح:

جاء في لسان العرب: "السند: ما ارتفع من الأرض من قبل الجبل أو الوادي، والجمع أسناد، لا يكسر على غير ذلك. وكل شيء أسندت إليه شيئا، فهو مسند. وقد سند إلى الشيء يسند سنودا واستند وتساند وأسند وأسند غيره. ويقال: ساندته إلى الشيء فهو يتساند إليه أي أسندته إليه؛ قال أبو زبيد الطائي(من بحر الخفيف):

سانَدُوه، حتى إذا لم يرَوْهُ شُدَّ أجْلاذُه على التسنيدِ

وما يسند إليه يسمى مسندا ومسندا، وجمعه المساند .الجوهري :السند ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح...وتساندت إليه :استندت. وساندت الرجل مساندة إذا عاضدته وكانفته"[٢].

وفي مختار الصحاح: "س ن د: فلان سند أي معتمد. و(سند) إلى الشيء من باب دخل واستند إليه بمعنى. و(أسند) غيره. و(الإسناد) في الحديث رفعه إلى قائله. وخُشُب (مسنَّدة) شدد للكثرة. و(سِند) بالكسر بلاد، تقول: سِندي للواحد، و(سند) للجماعة مثل زنجي وزنج"[١].

وفي تاج العروس: "يقال: ساندته إلى الشيء، فهو يتساند إليه، أي أسندته إليه: قال أبو زيد. وساند (فلانا: عاضده وكانفه)، وسوند المريض، وقال: ساندوني... وفي حديث أبي هريرة (خرج ثمامة بن أثال وفلان متساندين)[٢] أي متعاونين، كأن كل واحد منهما يسند على الآخر ويستعين به. وقال الخليل: الكلام سند ومسند إليه، فالسند كقولك: عبد الله رجل صالح، فعبد الله: سند. ورجل صالح: مسند إليه. وغيره يقول: مسند ومسند إليه"[٣]، وعليه فإن الإسناد في اللغة يعني التعاضد والتعاون.

وجاء في كشاف الظنون للتهانوي أن الإسناد "عند أهل العربية يطلق على معنيين: أحدهما نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى؛ أي ضمّها إليها وتعلّقها بها، فالمنسوب يسمّى مسندًا والمنسوب إليه مسندًا إليه، ... وثانيهما الإسناد

الأصلي، فالإسناد الغير الأصلي على هذا لا يسمّى إسنادا. وعرّف بأنه نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكمًا إلى الأخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة، أي من شأنه أن يقصد به إفادة المخاطب فائدة يصحّ السكوت عليها، أي لو سكت المتكلّم لم يكن لأهل العرف مجال تخطئته ونسبته إلى القصور في باب الإفادة وإن كان بعد محتاجا إلى شيء كالمفعول به والزمان والمكان ونحوها"[٤].

وبنفس المعنى يرى أبو البقاء الكفوي أن الإسناد "هو ضم كلمة حقيقةً أو حكمًا أو أكثر إلى أخرى مثلها أو أكثر يفيد السامع فائدة تامة...والإسناد والبناء، والتفريغ، والشغل: ألفاظ مترادفة، يدل على ذلك أن سيبويه قال: (الفاعل ما اشتغل به الفعل)، وفي موضع آخر: (فرغ له)، وفي آخر: (بني له)، و(أسند له)، وهو والحكم والنسبة التامة بمعنًى واحد يعم الإخبار، والإنشاء، والوقوع، واللا وقوع، وأما الإيقاع، والانتزاع، فيختصان بالإخبار دون الإنشاء، والنسبة التقييدية أعم من جميع ذلك والإسناد يقع على الاستفهام والأمر وغيرهما، وليس الإخبار كذلك، بل هو مخصوص بما صح أن يقابل التصديق والتكذيب، فكل إخبار إسناد، ولا عكس، وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى، ألا ترى أن معنى (قم) أطلب قيامك، وكذلك الاستفهام والنهي"[٥].

أيضًا يرى صاحب التعريفات أن الإسناد عند النحاة هو "ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة"[١]، أو هو "تعليق خبر بمخبَر عنه نحو زيد قائم أو طلب بمطلوب منه كاضرب"[٢]، وبنفس المعنى هو "تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب عنه"[٣]، أو هو "نسبة تامة بين طرفين قائمة في نفس المتكلم"[٤].

والإسناد هو عنوان العلاقة التي تربط بين المبتدأ وخبره، "فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسنَدٌ ومسنَدٌ إليه"[٥]، فإذا قلنا: زيد قائم. كان غرضنا إسناد القيام إلى زيد ليس إلا، كما أنَّ الإسناد هو عنوان العلاقة بين

الفعل وفاعله؛ فإذا قلنا: أكلَ زيدٌ. كان الغرض هو إثبات الأكل لزيد ليس غير، كما أنه عنوان للعلاقة بين الفعل ونائب فاعله؛ فإذا قلنا: ضُرِبَ زيدٌ. كان غرضنا إفادة وقوع الضرب على زيد.

ويسمى أحد طرفي الإسناد مسندًا والآخر مسندًا إليه، فـ"المسند إليه هو المتحدَّث عنه أو المحدَّث عنه...والمسند هو المتحدث به أو المحدَّث به"(٥)، وهو "الحكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه"(٦). والمسند والمسند إليه هما "ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدًّا"(٧)، وقد جعلهما الإمام عبد القاهر أصل الكلام؛ فهو يرى أنه "لا يكون كلامٌ من جزء واحد وأنه لابد من مسند ومسند إليه"(٨)، ومن ثم "فلا يمكن أن تتألف الجملة من غير مسند ومسند إليه"(٩)، وقد "جعل الجرجاني نظريته في (النظم) مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمسند والمسند إليه وقضاياهما"(٨)؛ "فالمعنى عنده هو الحُكْم الإسنادي أو العلائقي"(١٠).

المبحث الأوَّل: الإسناد والخبر

يسعى هذا المبحث إلى شرح العلاقة بين الإسناد والخبر؛ لبيان ما بينهما من تطابق أو اختلاف، ومعرفة إن كان أحدهما يتضمَّن الآخر ويحتويه أم أنهما يختلفان اختلافًا كليًّا، كما يسعى المبحث إلى بيان علاقة الإسناد بتمام الفائدة أو المعنى؛ لبيان مدى دلالة الإسناد على المعنى، وهل يعني تحقُّق الإسناد بطرفيه إلى تمام المعنى أم أنه قد يتحقَّق الإسناد بطرفيه ولا يكون المعنى تامًّا، ومن ثمَّ يأتي هذا المبحث في نقطتين، هما:

- الفرق بين الإسناد والخبر.
- الإسناد وتمام الفائدة. وتفصيل القول في هاتين النقطتين على النحو الآتي:

أوَّلًا: الفرق بين الإسناد والخبر:

على الرغم من العلاقة المتداخلة بين الإسناد والخبر، فإن هناك فروقًا بين المصطلحين، فمن المعروف لدى النحاة أن كل خبر إسناد، وليس كل إسناد خبر، يقول الإمام عبد القاهر في المقتصد: "اعلم أن الإسناد مجراه مجرى الإخبار،...غير أن

في الإسناد فائدة ليست في الإخبار، وهي أن من الأفعال ما لا يصح إطلاق الأخبار عليه كفعل الأمر نحو: ليضرب زيد. إذ الأمر لا يكون من حيث إن الخبر ما دخله الصدق والكذب، ويصح أن يطلق عليه الإسناد؛ لأن حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء وإمالته إليه وجعله متصلا وملامسًا...، فالإسناد إذًا يصلح لما يصلح له الإخبار، والإخبار لا يصلح لكل ما يصلح له الإسناد"[١].

ولعل العلة في عدم اعتبار فعل الأمر وفاعله تركيبًا خبريًّا في حين أنه تركيب إسنادي، أن الإخبار إنما يكون لمخاطب عن غائب أو حاضر، فإذا قلنا: زيد قائم. أو قام زيد. أو هذا زيد. فإنما يكون ذلك إخبارًا لمخاطب عن زيد الغائب أو زيد الحاضر، أمَّا الأمر فهو كلام موجَّه في الأصل إلى المخاطَب، والمخاطب ذاته هو المأمور بالفعل، وبالطبع لا يصح أن يُخبَر المخاطب بما أُمِر به هو ذاته، فالخبر متضمِّن معنى (اعلَم)، ومن ثم لا يصح أن يكون قولي مخاطبًا زيدًا: (اضرب عمرًا) خبرًا أُخبر به زيدًا المأمور بالضرب، فيكون معنى الكلام: اعلم يا زيد اضرب أنت عمرًا. فهذا ما لا يقبله عقل.

هذا من جهةٍ، ومن جهة أخرى أن الخبر محتمل للصدق والكذب، وإنَّما كان ذلك لأنه وصف لِمَا حدث أو وقع بالفعل، وفعل الأمر هو طلب حدوث شيءٍ في المستقبل، فضلا عن أنه قد يقع وقد لا يقع، ومن ثم لا يصح الحكم على الشيء قبل وقوعه، فعلى سبيل التمثيل قولنا: اجتهد تنجح. هو إسناد لا يُصدَّق ولا يكذَّب؛ لأنه لم يتحقَّق منه شيءٌ بعد، والنهي كالأمر في هذا؛ فكلاهما تركيب إسنادي، إلا أنهما ليسا خبرين، والخلاصة في هذا أن كلَّ خبر إسناد، وليس كلُّ إسناد خبرًا، ولما كان الإسناد أشملَ من الخبر، اعتمد عليه النحاة في تصنيف الجمل بين الاسمية والفعلية، يقول ابن جني:" الإسناد علاقة نحوية ومبدأ لتصنيف الجمل"[٢].

ثانيًا: الإسناد وتمام الفائدة:

يقسِّم النحاة الإسناد باعتبار الفائدة التي تحصل منه إلى إسناد تامٍّ وإسناد ناقص، فإذا كان الإسناد تامًّا مفيدًا فائدة مستقلة سُمِّي إسنادًا تامًّا، وإذا لم يكن الإسناد تامًّا مفيدًا فائدة مستقلة سُمِّي بالإسناد الناقص، ويقصد بالتمام هنا وجود طرفيه المسند والمسند إليه المتمثلين في المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل أو نائب الفاعل، وبوجود طرفي الإسناد تتحقَّق الفائدة، فالإفادة ـ على حدِّ قول السيوطي ـ "إنما تحصل بالإسناد وهو لا بد له من طرفين مسند ومسند إليه"[١]، ولهذا يقرِّر النحاة أن الإسناد التامَّ هو "ما اشتمل على طرفي الإسناد مذكورَيْن أو مقدريْن أو مذكورًا أحدهما، والآخر مقدَّر"[٢]، فأمَّا المذكوران فكما في قولنا: زيدٌ قائمٌ، وقام زيد. وأمَّا المقدران فكما في قولنا: نعم. جوابًا عن سؤال مؤدَّاه: هل زيدٌ قائم؟ أو: هل قام زيدٌ؟ فالتقدير في الجواب: نعم، قام زيد، زيد قائم. وأمَّا المذكور أحدهما والآخر مقدَّر فكما في قولنا: زيدٌ. جوابًا عن سؤال مؤدَّاه: من أنت؟ أو: من قام؟ والتقدير في الجواب: أنا زيد، أو: قام زيد.

وأمَّا الإسناد الناقص فهو "ما ذُكِر فيه أحد الطرفين من دون ذكرٍ للطرف الآخر لا لفظًا ولا تقديرًا"[٣]، ومنه "إسناد المصدر، واسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف، فإنها مع ما أُسندت إليه ليست بكلام ولا جملة"[٤].

وقد يكون الإسناد تامًّا من حيث توفُّر طرفيه ـ المسند والمسند إليه ـ إلا أن المعنى يظل ناقصًا، فثمة تراكيب لا يكتمل فيها المعنى رغم توفُّر عنصري الإسناد، ومن ذلك المواضع لا يجوز فيها حذف الحال رغم أن الحال ليست عنصرًا إسناديًّا، بل هي فضلة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين)، وقوله تعالى:(وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى)، وقوله تعالى: (ولا ينفقون إلا وهم كارهون)، وقوله تعالى: (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت) ومنه الحال في قول عديّ بن الرعلاء (من الخفيف):

ليس من مات فاستراح بميْتٍ إنما الميْتُ ميِّتُ الأحياء

إنما الميْتُ من يعيشُ كئيبًا كاسفًا بالُه قليلَ الرجاء

ففي هذه التراكيب لم يتوقَّف تمام المعنى على تمام الإسناد، بل تخطاه إلى طلب عناصر غير إسنادية، وهذا يشير إلى أن المعنى أوسع من الإسناد، فقد يؤدي الإسناد معنى نحويًّا وقد لا يؤدي كما في التراكيب سالفة الذكر.

المبحث الثاني: الإسناد المطلَق، وأركانُه

يتناول هذا المبحث مفهوم الإسناد المطلق، وأركانه التي يشتمل عليها، ويمثل على ذلك بالأمثلة من القرآن الكريم، ومن الكلام العربي الفصيح، ومن ثم يأتي هذ المبحث في نقطتين، هما:

ـ أركان الإسناد المطلق.

ـ نماذج الإسناد المطلق في القرآن الكريم.

أوَّلًا: أركان الإسناد المطلق:

إذا لم يُقيَّد المسنَد أو المسنَد إليه، أو العلاقة بينهما بقيدٍ من القيود، كان الإسناد مطلقًا، وبهذا لا يخلو الإسناد المطلق أن يكون واحدًا من اثنين؛ إما من مبتدأ وخبره، أو من فعل وفاعله أو نائب فاعله، فلا بد للإسناد في أبسط صوره أن يتألَّف من طرفين على الأقل، أحدهما المسند والآخر المسند إليه، فبهما معًا تتم الإفادة، ولا فائدة بأحدهما دون الآخر، فلا يتصور أن يكون للكلام فائدة أو معنى دون أن يكونا فيه مجتمعين، يقول الإمام عبد القاهر "اعلم أن معاني الكلام كلها معانٍ لا تُتَصوَّر إلا فيما بين شيئين؛ والأصل والأول هو الخبر...ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لا يكون خبرٌ حتى يكون مخبَر به ومخبَر عنه"(١).

والإسناد المطلق هو أصل الكلام وما زاد عليه من قيود وعلاقات مستندٌ ومبنيٌّ عليه، ولا قيمة لكلام لا ينبني على الإسناد، ومن أمثلة الإسناد المطلق اقتصار الجملة على المبتدأ وخبره في مثل: زيد قائم. فهنا اقتصر الغرض على إثبات القيام لزيد، وهذا ما يسمونه حذف المفعول به اقتصارا، وفيه يقول ابن هشام: "ولا يذكر المفعول ولا ينوى إذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له"(٢)، فيقتصر الكلام على

الفعل وفاعله، في مثل: قولنا: قام زيد. فالغرض من الكلام مجرد إثبات معنى الفعل دون الحاجة إلى ذكر مفعوله، على الرغم من أن تعدِّي الفعل (قام).

كما يرى الإمام عبد القاهر أن " أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية؛ فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها لفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلا في أنك لا ترى مفعولا لا لفظا ولا تقديرا، ومثال ذلك قول الناس: فلان يحل ويعقد ويأمر وينهى ويضر وينفع، وكقولهم: هو يعطي ويجزل ويقري، ويضيف المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول حتى كأنك قلت صار إليه الحل والعقد وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهي وضر ونفع وعلى هذا القياس"[1]، ويرى الدكتور تمَّام حسَّان أنه "إذا كان في الفعل دلالة على المفعول به حسن حذف المفعول به دفعا للإطناب"[2].

وقد يكون الإسناد مُطلقًا باقتصاره على الفعل ونائب فاعله في نحو قوله تعالى: ﴿...وغيض الماء وقُضي الأمر...﴾ (سورة هود: من الآية ٤٤)، حيث اقتصر الكلام على الفعل ونائب فاعله، وذلك لغرض الإخبار عن غيض الماء وانقضاء الأمر دون أي قيد للغيض أو الانقضاء.

ثانيًا: نماذج الإسناد المطلق في القرآن الكريم:

للإسناد المطلق أمثلة وردت في القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى:﴿ربي الذي يحيي ويميت) (سورة غافر، الآية ٦٨﴾، أي الذي منه الإحياء والإماتة، وقوله تعالى: ﴿هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ (سورة الزمر، الآية ٩)، أي الذين لهم علم والذين ليس لهم علم، وكذلك قوله تعالى: ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا﴾ (سورة الأعراف، من الآية ٣١)، أي أوقِعوا حدَثَي الأكل الشرب.

. قولـه تعـالى: ﴿وإذا رأيـت ثـم رأيـت نعيمًـا وملكـا كبيـرا﴾ (سـورة الإنسـان، الآيـة ٢٠)، أي إذا حصلت الرؤية منك.

ـ قولـه تعـالى: ﴿ولمـا ورد مـاء مـدين وجـد عليـه أمـة مـن النـاس يسـقون ووجـد مـن دونهـم امـرأتين تـذودان قـال مـا خطبكمـا قالتـا لا نسـقي حتـى يصـدر الرعـاء وأبونـا شـيخ كبيـر﴾ (سـورة القصـص، الآيـة ٢٣)، وفيهـا يقـول ابـن هشـام: "ألا تـرى أنـه عليـه الصـلاة والسـلام إنمـا رحمهمـا إذ كانتـا علـى صـفة الـذياد وقومهمـا علـى السـقي، لا لكـون مـذودهما غنمـا ومسـقيهم إبـلًا وكـذلك المقصـود مـن قولهمـا (لا نسـقي) السـقي لا المسـقي ومـن لـم يتأمـل قـدر يسـقون إبلهـم وتـذودان غنمهمـا ولا نسقي غنمنا"(٣).

ـ قولـه تعـالى: ﴿وَأَنَّـهُ هُـوَ أَضْـحَكَ وَأَبْكَـىَ﴾ (سـورة الـنجم، الآيـة ٤٣)، أي الـذي بـه الإضحاك والإبكاء.

ـ قوله تعالى: ﴿...وغيض الماء وقُضي الأمر...﴾ (سورة هود: من الآية ٤٤)، حيث اقتصر الكلام على الفعل ونائب فاعله، وذلك لغرض الإخبار عن غيض الماء وانقضاء الأمر دون أي قيد للغيض أو الانقضاء.

. قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (سورة الإخلاص، الآية٣)، فهنا جاء فعل (يلد) و (يولد) على الإطلاق دون قيد أو تخصيص حتى لا يترك في الذهن أي مجال للتفكير في والد أو مولود.

المبحث الثالث: الإسناد المقيَّد ومستويات تقييده

ممَّا سبق تبيَّن أن الإسناد هو أصل التركيب، وقد يزاد على هذا التركيب ما يقيّده كلَّه، أو يقيد أحد طرفيه، وقد يجتمع في التركيب الواحد أكثر من قيد، فمثلا في قولنا: زيد قائم. أو في قولنا: قام زيد. قد يقيَّد (زيد) ـ وهو المسند إليه القيام في الجملتين ـ بوصف فنقول في الأول: زيد الكريم قام. وفي الثاني: قام زيد الكريم. وهنا قُيِّد المسند إليه دون المسند، وقد يقيد القيام ـ وهو المسند ـ بقيد فنقول ـ مثلا ـ زيد جالسٌ تحت الشجرة، أو جلسَ زيدٌ تحت الشجرة.

ويرى الدكتور حماسة أن "عناصر التقييد مع الفعل تمثل عناصر جديدة في بناء الجملة، وهي مع الأسماء عناصر متمِّمة للاسم المشتق بحيث تكون معه مركبا اسميا"[١]، فهو يرى أن "المفاعيل كلها مقيدات للفعل، كل منها يقيد جهة من جهاته، وقد تُذكر جميعها في جملة، وقد يذكر بعضها دون البعض الآخر، وهي جميعها عناصر غير إسنادية، أي ليست عناصر مكونة مؤسسة للجملة، بل هي عناصر تطيل الجملة فتعمل على التحديد والتقييد للفعل الذي تحدد جهته وتقيدها"[٢]، فالمفاعيل تقيِّد الفعل؛ إمَّا بتحديد جهة وقوعه على المفعول به في مثل قولنا: ضرب زيدٌ عمرًا. أو مكان هذا الوقوع وزمانه، ويمثله ظرفا الزمان والمكان في مثل قولنا: ضرب زيدٌ عمرًا أمام الناس ظهرًا. أوتحديد الملابس لوقوعه ويمثله المفعول معه، كقولنا: سرت والنيل. أو تحديد عدد مرات هذا الوقوع ويمثله المفعول المطلق المبيِّن لعدد حدوث الفعل في مثل قولنا: ضرب زيد عمرًا ضربتين. كما قد يقيَّد الفعل بغرض معيَّن يخرجه عن مطلق الحدوث أو الوقوع، وهذا ما يمثله التقييد بالمفعول لأجله في مثل ضرب زيد عمرًا تأديبًا له. وقد جاءت جميع القيود في الأمثلة السابقة للضرب الحاصل من زيد وليس لمطلق الضرب، ومن ثم يُعدُّ هذا تقييدًا مركَّبًا؛ باعتباره قيدًا على مقيّد.

وإجمالا يمكن تقسيم القيود إلى نوعين رئيسين، هما:

. قيود خاصة: وهي تلك القيود التي تختص بأحد عنصري الإسناد فقط، فهي تقيِّد المسند أو المسند إليه فقط.

ـ قيود عامة: وهي تلك القيود التي تقيد طرفي الإسناد وما دخل في حيِّزهما من قيود، ومن أمثلة ذلك التقييد بالنفي، أو النهي، أو الاستفهام. وتفصيل هذين النوعين من القيود على النحو الآتي:

أوّلا: القيود الخاصة:

وتتمثل هذه القيود في عدد من العلاقات التي تقيد العلاقة بين المسند والمسند إليه، وهي على النحو الآتي:

١. التقييد بالتعدية:

التعدية في معناها العام تعني وصول الفعل إلى مفعول به دون واسطة، وهي تمثل قيدًا على علاقة الإسناد التي بين الفعل وفاعله، فهي من جهةٍ تفيد التباس الفعل الواقع من الفاعل، وتحول دون أن يُفهَم على إطلاقه، يقول الإمام عبد القاهر: "إذا عديتَ الفعل إلى المفعول فقلتَ: ضرب زيدٌ عمرًا. كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه"[١]؛ أي أن وقوع الضرب على عمرو كان قيدًا في إسناد الضرب المسند إلى زيد، فإذا كان غرض المتكلم من إسناد الفعل إلى الفاعل إثباتَ الفعل للفاعل، فإن غرضه في علاقة التعدية إفادة التباس الفعل الواقع من الفاعل بتحديد الجهة التي وقع عليها هذا الفعل

وعلى الرغم من اعتبار النحاة المفعول به فضلةً في الجملة، فإن وروده في بعض المواضع يحول دون انصراف ذهن السامع إلى فهم وقوع الفعل أو إيقاعه على الإطلاق، مما قد يؤدي إلى دلالات تثير التساؤلات، فمثلا في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (سورة التوبة، الآية ١٠٣) لولا تعدية الفعل (خذ) إلى المفعول به (صدقة) لانصرف الذهن إلى السؤال عن وجه أخذ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من أموال المسلمين، فجاء المفعول به ليصرف الذهن عن ذلك السؤال، بل إن النص الكريم قيَّد هذا الأخذ بعِلَّتي التطهير والتزكية.

٢. التقييد بالغاية:

قد تُقيَّد العلاقة بين الفعل والفاعل بالغاية التي وقع لأجلها الفعل، ويؤدَّى هذا القيد بالمفعول له، أو بالمضارع الواقع بعد الأدوات الدالة على التعليل، ويقيِّد المفعول له علاقة الإسناد بين الفعل والفعل من جهةِ كونه علة لحدوث الفعل، فالمفعول له يقع "في جواب: لِمَ فعلت؟، كما يقع الحال في جواب: كيف فعلتَ؟، وإنما كان أصله أن يكون باللام؛ لأن اللام معناها العلة والغرض"[٢]، فإذا قلنا: ضرب زيد عمرًا (تأديبًا) له، كانت (تأديبًا) علةً للضرب، ولابد فيها من تقدير اللام، فكأننا قلنا: ضرب زيدٌ عمرًا للتأديب، فكان الأصل أن يُسبَق فلما حُذِفت اللام، نُصِبَ المفعول لأجله [٣].

ومن جهة أخرى لكونه مسندًا في الأصل إلى نفس الفاعل الذي أُسند إليه الفعل؛ ويعلل النحاة هذا الإسناد بأن المفعول له "عِلةٌ وعذرٌ لوجود الفعل، والعلة معنى يتضمنه ذلك الفعل، وإذا كان متضمّنًا له صار كالجزء منه، يقتضي وجودُه وجودَه"(٤)، ومضمون هذا أن المفعول له هو الأصل في وجود الفعل، فلولاه ما كان الفعل، فكما أسندنا الفعل إلى الفاعل فإننا نسند (المفعول له) لنفس الفاعل، ففي قولنا: ضرب زيدٌ عمرًا (تأديبًا) له. يكون (التأديب) مسندًا إلى (زيد)؛ لأنه العلة في وجود الفعل (ضرب).

ومن أمثلة التقييد بالمفعول لأجله ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ (البقرة، الآية ١٠٩)، حيث قيَّد رغبة كثير من أهل الكتاب في ارتداد المسلمين عن الإسلام بعلة الحسد، فكانت (حسدًا) علَّة أو قيدا فيما قبلها، ومنه أيضًا المفعول له في قوله تعالى: ﴿....وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا﴾ (النساء، من الآية ٦)، فكانت (إسرافًا وبدارًا) هي العلة للنهي عن أكل مال اليتيم.

ومن التقييد بالمضارع بعد أداة التعليل ما ورد في وقوله تعالى: (إنَّا فتحنا لك فتحًا مبينًا ليغفر لك الله ما تقدَّم من ذنبك وما تأخَّر ويتمَّ نعمته عليك ويهديك صراطًا مستقيمًا) فالفعل (يغفر) وما عُطِف عليه علة للفعل (فتح).

٣. التقييد بالمصاحبة أو المعية:

ويكون التقييد بالمعية من خلال واو المعية، التي تُدخِل ما بعدها في علاقة الإسناد التي قبلها؛ فـ"الاسم الذي ينتصب بأنه مفعول معه يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسُّط الحرف"(١)؛ أي أن الواو توصل عمل الفعل إلى ما بعدها، ويُعدُّ ما بعدها قيدًا للفعل المسند إلى الفاعل؛ ومن أمثلة التقييد بالمعية قولنا: سرتُ والنيلَ، وقولنا: سرتُ وغروبَ الشمس. ففي القول الأوَّل قُيِّد السير بوقوعه مصاحبًا للنيل، وفي الثاني قُيِّد السير بوقوعه مصاحبًا لزمان غروب الشمس.

٤. التقييد بالظرفية:

قد تُقيَّد علاقة الإسناد بمكانٍ أو بزمان، وهذا ما يسمَّى التقييد بالظرفية، فيأتي الظرف "لتقييد زمن الإسناد أو مكانه"[٢]، فإذا قُيِّد الإسناد بمكان كانت الظرفية مكانية، وإذا قُيِّد بزمان كانت الظرفية زمانية، فمثلا إذا قلنا: جلس عمرو أمام الدار. كان الظرف (أمام) وما أضيف إليه قيدًا في الجلوس المسنَد إلى عمرو، وإذا قلنا: جاء زيد بعد العصر. كان الظرف (بعد) وما أضيف إليه قيدًا في المجيء المسنَد إلى زيد.

ومن التقييد بظرف المكان التقييد بالظرفين (بين)، و(تحت) في قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى﴾ (سورة طه، الآية٦)، وومن التقييد بظرف الزمان التقييد بالظرف (بعد) في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنزَلَ مِنَ الْسَّمَاء مَاء فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ (سورة النحل، الآية ٦٥)، حيث قُيِّد الإحياء بحدوثه بعد الإماتة، وهذا أدعى للإعجاز.

٥. التقييد بالتوكيد والتحديد:

قد تُقيَّد علاقة الإسناد بما يؤكِّد وقوع هذا الإسناد، أو يبيّن الصورة التي وقع عليها، أو يحدِّد عدد مرات وقوعه، ويكون هذا التقييد بالمفعول المطلق، فهو يُعرَف عند النحاة بأنه"المصدر المنتصب توكيدًا لعامله، أو بيانًا لنوعه، أو عدده"[١].

ويرى النحاة أن المفعول المطلق ألصق المفعولات بالفعل، فهم ينظرون إليه على أنه المفعول الحقيقي للفعل المسند للفاعل؛ فيرى ابن هشام أن "المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده"[٢]، ولهذا يرى النحاة أن المفعول المطلق "سُمِيَ مفعولا مطلقًا لصدق المفعول عليه غير مقيَّد بحرف جرٍّ ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات؛ فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيَّدًا كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له"[٣]، وقد درج النحاة في شرح المفعولات على تقديم المفعول المطلق على غيره من المفعولات، معللين ذلك بأنه "المفعول الحقيقي الذي أوجده فعل الفاعل المذكور وفعله، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا"[٤]، إلا أنه قد جرى في الاصطلاح العام أنه إذا ذكر المفعول دون قيدٍ لم يُرَد إلا المفعول به،

ومن أمثلة التقييد بالمفعول المطلق ما ورد في قوله تعالى: ﴿والذاريات ذروا﴾ (سورة الذاريات، الآية١)، فـ(ذروا) هنا مصدر جاء لتأكيد اسم الفاعل (الذاريات)، ومن

ثم كان قيدًا فيه؛ لأنه أضاف إليه معنى جديدًا وهو التوكيد والتحديد، ومنه توكيد الفعل بمصدره كما في قوله تعالى: ﴿.... وكلم اللهُ موسى تكليما﴾ (سورة النساء، من الآية١٦٤)، فالمصدر (تكليم) مفعول مطلق للفعل (كلَّم).

٦. التقييد بالملابسة:

قد تقيَّد علاقة الإسناد بالحال التي لابست هذه العلاقة أثناء حدوث الفعل، ويؤدَّى هذا التقييد بالحال التي تُعرَف بأنها وصفٌ لـ"هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل"[٥]، ففي قولنا: جاء زيدٌ راكبًا. كان الركوب هو حال زيد عند مجيئه فقط، ولو كان ملازمًا له لكان نعتًا لا حالًا، ولهذا قالوا إن الاصل في الحال أن تكون منتقلة لا لازمة.

ومن أمثلة تقييد علاقة الإسناد بالملابسة ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ (سورة البقرة، الآية ٢٤٣)، فجملة (وهم ألوف) هي الحال التي لابست خروجهم من ديارهم، ومنه أيضًا التقييد بالحال وما عُطِف عليه في قوله تعالى: ﴿انْفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالاً...﴾ (سورة التوبة، من الآية ٤١)، حيث قيّدت الجملة الفعلية (انفروا) بالحال (خفافًا) وما عطف عليه (ثقالا)، ومن التقييد بملابسة الحال أيضًا تقييد مجيء إخوة سيدنا يوسف عليه السلام أباهم بحال البكاء كما يصفه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ﴾ (سورة يوسف، الآية ١٦).

٧. التقييد بالتبيين أو التفسير:

قد يكون تفسير الإبهام الواقع في علاقة الإسناد قيدًا في هذه العلاقة، ويكون هذا التفسير بالتمييز، وهو يعني عند النحاة "رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته"[١]، فهو تفسير للإبهام، ولا شك أن "الإبهام عمومٌ وأن التقييد تخصيصٌ لهذا العموم، وما دام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم"[٢]، ومن أمثلة التقييد بالتمييز ما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا...﴾ (سورة آل عمران، من الآية٩١)، حيث قُيِّد (مل الأرض) بـ (ذهبًا) بعد أن كان محتملا لأكثر من مميّز، وكذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ (سورة ص،

الآيـة ٢٣)، فقيِّد العدد بنـوع معيَّن مـن المعدودات وهـو الغنم الـذي تـدل عليـه كلمـة (نعجة)، ومنه أيضًا ما يسمى بتمييز النسبة في مثل قوله تعالى: ﴿...وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ (سورة مريم، من الآيـة٤)، فقُيِّد الاشتعال بالشيب بعد أن كان مبهمًا ومحتملا لذلك ولغيره.

٨. التقييد بالنسبة:

النسبة هنا تعني الإلحاق، وهي تتمثل في نوعين من الإلحاق، إمَّا إلحاق بالإضافة، أو إلحـاق بواسـطة حـرف الجـر، فالإضـافة هـي نسـبة الاسـم إلـى الاسـم، وهـي تعنـي "إيصاله إليه من غير فصل، وجعل الثاني من تمام الأول يتنزَّل منه منزلة التنوين"[٣]، وهي مظهر من مظاهر قوة التعليق بين الاسمين؛ فالمضاف والمضاف إليه في حكم الكلمـة الواحـدة، وهـذا مـا يشـير إليـه الـدكتور تمَّـام حسَّـان بقولـه: "وأمـا معنـى الإضـافة فيكفي لبيان قوة التعليق فيه أن النحاة لم يغفلوا النص على أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة"[٤]، والنسبة بشكليها تمثل قيدًا عامًّا على الإسناد، وهذا ما يشير إليه الـدكتور تمَّـام حسَّـان فـي قولـه: "النسـبة قيـد عـام علـى علاقـة الإسـناد أو مـا وقـع فـي نطاقها، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية"[٥].

وتظهر أهميـة الإضـافة فـي تقييد الإسناد بأنها تكسب الاسم تعريفًا أو تخصيصًـا، فالاسم إذا أضيف إلى معرفة عُرِّف، وإذا أضيف إلى نكرة خُصِّص.

والقسم الثاني من قسمي النسبة، هو النسبة بحروف الجر، فـ"التعليق بواسطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو في حقيقته إيجاد علاقة نسبية بين المجرور وبين معنى الحدث الذي في علاقة الإسناد"[١]، ففي قولنا: جلست على الكرسي. قيَّد حرف الجر (على) علاقة الإسناد بوقوعها في حيِز المجرور (الكرسي)، ومن ذلك قيد النسبة في قوله تعالى: ﴿وَجَاء إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيْهِ...﴾ (سورة يوسف، من الآية ٥٨)، فهنا قُيِّد دخولهم بالدخول على سيدنا يوسف عليه السلام.

٩. التقييد بالإخراج أو الاستثناء:

قد تُقيَّد علاقة الإسناد بإخراج عنصر ما من الحكم الذي يتضمَّنه هذا الإسناد، ويؤدَّى هذا القيد بالاستثناء، والذي يشير عند النحاة إلى إخراج ما بعد أداة الاستثناء

من حكم ما قبلها، يقول الإمام عبد القاهر: "اعلم أنك إذا قلت: خرج القوم إلا زيدًا، كان زيد المستثنى من القوم؛ لأنك قد أخرجته من جملتهم، وزعمت أنه لم يشاركهم في الخروج"[٢]؛ أي أن زيدًا خرج من علاقة الإسناد بين (خرج) و(قوم)، وعليه فإن (إلا) "تُخرج الثاني مما دخل فيه الأول، فهي شبه حرف النفي، فقولنا: قام القوم إلا زيدًا. بمنزلة: قام القومُ لا زيدٌ"[٣].

وينطبق مفهوم الإخراج تمامًا على الاستثناء التام المثبت، أما في الاستثناء الناقص المنفي فالعلاقة تختلف، ففيه يتم إثبات الحكم وإسناده إلى ما بعد إلا ونفيه عما سواه، وعليه فإن "فائدة الاستثناء في قولك: ما قام إلا زيد. إثبات القيام له، ونفيه عمن سواه"[٤].

ومن أمثلة التقييد بالاستثناء قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ (سورة البقرة، الآية٣٤)، حيث أُخرج (إبليس) من علاقة الإسناد في قوله تعالى: (سجدوا)، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلاَّ مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ...﴾ (سورة آل عمران، من الآية٩٣)، فما حرَّم إسرائيل على نفسه، خرج من الطعام الحلال لبني إسرائيل.

١٠. التقييد بالتبعية:

قد تقيَّد علاقة الإسناد بتابعٍ يدخل في حيِّزها، ويكون التقييد بالتبعية بما أسماه النحاة بالتوابع الأربعة، وهي: النعت، العطف، التوكيد، البدل، والتبعية هنا تعني المشاركة في علاقة الإسناد؛ فالتوابع "هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل"[٥].

فمثلا يشير مفهوم العطف إلى "الاشتراك في تأثير العامل"[١]، فيكون المعطوف والمعطوف عليه مشتركيْن في تأثير العامل، وبمفهوم الإمام عبد القاهر أن "يَدخل الثاني في عمل العامل في الأول كقولنا: جاءني زيد وعمرو، ورأيت زيدًا وعمرًا، ومررت بزيد وعمرو والضرب"[٢]، وقد يشارك المعطوفُ المعطوفَ عليه لفظًا ومعنى، كما في قولنا: جاء زيد وعمرو. فمن حيث اللفظ اشترك (عمرو) مع (زيد) في الرفع، واشتركا من حيث المعنى في المجيء، وقد يشتركان في اللفظ دون المعنى كما في

قولنا: جاء زيدٌ لا عمرو. فكلاهما مرفوع لفظًا، إلا أن المجيء قد أسندَ إلى (زيد)، في الوقت الذي نُفيَ فيه عن (عمرو).

وقد يكون تقييد العطف بدون الحرف، وهو ما يُطلق عليه عطف البيان، وهو الذي "يفسِّر التابع فيه ما كان في متبوعه من إبهام"[٣]، كما في قولنا: رأيت أبا عبد الله زيدًا، وضربتُ صاحبك بكرًا، ف(زيد) و(بكر) قد بيَّنا الأول وفصَّلا الاسمين من غيرهما كما يفعل الوصف ذلك"[٤]، ومنه: أقسم بالله أبو حفص عمر، فـ(عمر) عطفُ بيان؛ لأنه تفسير لقوله (أبو حفص).

وأمَّا التقييد بالبدل فيكون فيه "ذكرُ الأول توطئةً لبيان الثاني"[٥]، والبدل هو المقصود بالحكم بلا واسطة، ففي قولنا: جاء القوم نصفهم. يكون البدل (نصفهم) هو المقصود بالإسناد، فكأننا قلنا: داء نصفُ القوم، وأقسام البدل أربعة، هي: "بدل الكل، والبعض، والاشتمال، والغلط"[٦]، فبدل الكل مثل قولنا: جاء أخوك زيدٌ، وبدل البعض مثل قولنا: قرأت الكتابَ نصفَه، وبدل الاشتمال مثل: أعجبني زيدٌ خلقُه، وبدل الغلط مثل جاء رجلٌ حمارٌ.

ومن أمثلة التقييد بالبدل إبدال المعطوفين (فرعون وثمود) من لفظ (الجنود) في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْجُنُودِ فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ﴾ (سورة البروج، الآية ١٧، ١٨)، وكذلك إبدال الجلمة من الجملة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ (سورة الشعراء، الآية ٨٧، ٨٨)، حيث أبدل (يوم لا ينفع مال ولا بنون) من (يوم يبعثون).

وقد يؤدَّى قيد التبعية بالنعت، وهو "لفظٌ يتبع الموصوف في إعرابه تحليةً وتخصيصًا له بذكر معنًى في الموصوف أو في شيء من سببه، وذلك المعنى عرَضٌ للذات لازم له"[٧]، وينقسم النعت إلى نعت حقيقي ونعت سببي، فالحقيقي أن تكون الصفة فيه للموصوف ذاته، وأما السببي ففيه "يصفون الاسم بفعلٍ ما هو من سببه كما يصفونه بفعله، والغرض هاهنا الاتصال، أي بفعل ما له به اتصال، وذلك نحو قولك: هذا رجل ضاربٌ أخوه زيدًا، وشاكرٌ أبوه عمرًا ...ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل قائمٍ أبوه أو غلامه، فقد تخصَّص وتميَّز من رجلٍ ليس بهذه الصفة"[١].

ومن أمثلة التقييد بالنعت تقييد (الصراط) بـ (المستقيم) في قوله تعالى:﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ﴾ (سورة الفاتحة، الآية ٦)، ومنه نعت (الفلك) بـ (المشحون) في قوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ (سورة الشعراء، الآية ١١٩)، ومنه نعت (الوسواس) بـ (الخناس) في قوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾ (سورة الناس، الآية ٤).

وقد يؤدَّى قيد التبعية بالتوكيد، ويُعرف عند النحاة بأنه "تابع يقرِّر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول"[٢]، وهو على ضربين: لفظي ومعنوي، فاللفظي يكون بتكرير اللفظ، كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (سورة الفجر، الآية ٢١، ٢٢)،وكقولنا: ضربت زيدًا زيدًا، أو: جاء زيد جاء زيد. والمعنوي يكون بتكرير المعنى دون لفظه، كما في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (سورة الحجر، الآية ٣٠)، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (سورة الدخان، الآية ٤٠)

ثانيًا: القيود العامة:

وهي مجموعة القيود التي تقيِّد الجملة بما تتضمنه من إسنادٍ وقيودٍ على هذا الإسناد، وتتمثل هذه القيود في النفي، والنسخ، والشرط، ويمكن تناول هذه القيود تفصيلا على النحو الآتي:

١. التقييد بالنفي:

يدل النفي في اللغة على الإبعاد والتنحية والطرد، وهو يعني عند النحاة نقض الكلام وإنكاره، وهو إمَّا أن يكون صريحا بأداة من أدواته، كما في قولنا:لم يأتِ زيدٌ بَعد. وإمَّا أن يكون ضمنيًّا بغير الأداة بالاعتماد على الاستفهام أو الشرط أو التمني، كما في قولنا: إذا زارني زيد أكرمته. فيُفهم منه عدم مجيء زيد، ومن ثَمَّ عدم إكرامه، وثمّة بعض المصطلحات التي تتداخل مع النفي في المعنى ومنها الجحد، وكلاهما يدل على الإنكار، فإذا كان المنكر صادقًا كان كلامه نفيًا، وإذا كان كاذبًا سمي كلامه جحدًا، ومن ثم يكون النفي أعم من الجحد، فكل جحد نفي، وليس كل نفي جحدًا.

والنفي "عند أهل العربية من أقسام الخبر، مقابل الإثبات والإيجاب"[٣]، ويكون التقييد بالنفي "لسلب النسبة على وجه مخصوص ممّا تفيده أحرف النفي السبعة"[٤]، وهذه الأحرف هي: لا، ما، لات، إن، لن، لم، ولما، فأمَّا (لا) فلمطلَق النفي، وأمَّا (مَا، وإن، ولاَتَ) فلنفي الحال، و(لن) فلنفي الاستقبال و(لم) و(لمَّا) فلنفي الماضي وقلبه إلى الماضي، وتختص (لمَّا) بنفي ما هو متوقَّع ولم يحدث حتى وقت التكلم، وقد جعل بعض النحاة هذه الأحرفَ ستة بعد استبعاد (لات)، يقول ابن يعيش يقول: "وحروف النفي ستّةٌ: ما، ولا، ولَمْ، ولَمَّا، ولَن، وإن"[١].

ومن أمثلة تقييد الجملة بالنفي، النفيُ في قوله تعالى ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾ (سورة القيامة، الآية ٣١)، وكذلك في قوله تعالى ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ (سورة الشعراء، الآية ٢١٠)، وفي قوله تعالى ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ﴾ (سورة يس، الآية ٦٩)، وفي قوله تعالى ﴿...لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ (سورة الطلاق، من الآية ٧).

٢. التقييد بالنسخ:

تستعمل النواسخ في اللغة العربية لأغراض متعدِّدة، فمنها ما يُستعمَل للتدليل على الاستمرار أو حكاية الحال وتمثله (كان) الناقصة، كما قد يكون التقييد بالنواسخ للتدليل على وقوع الحدث في زمن معين، ومن مقيداته الأفعال الناقصة (ظل، بات، أصبح، أمسى، أضحى)، كما يكون التقييد بالنواسخ للتدليل على مقاربة الحدوث ومن مقيداته (كاد، كرب، أوشك)،كما قد يكون التقييد بتأكيد المعنى دون تركه مطلقًا ويؤدَّى هذا القيد بأحد النواسخ الدالة على هذا المعنى مثل: إنَّ، أنَّ، ويكون التقييد بمعنى التشبيه بأداة التشبيه (كأنَّ)، أما التقييد بمعنى الاستدراك فيكون بالحرف (لكن)، كما قد يكون الرجاء قيدًا ويؤدَّى بالحرف (لعلَّ)، أما التمني فيكون بالحرف (ليت)، ويكون اليقين بالأفعال (وجد، ألفى، درى، علم)، وكما يكون الظن بالأفعال (خال،

زعم، حسب، ويكون معنى التحوَّل قيدًا في الجملة ويؤدى بواحد من الأفعال (اتخذ، جعل، صيَّر).

ومن التقييد بالنواسخ في القرآن التقييدُ بالفعل الناسخ (كان) في قوله تعالى ﴿...فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ (سورة البقرة، من الآية ١٦)، ومن التقييد بالفعل (لا زال) ما جاء في قوله تعالى: ﴿...وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (سورة هود، من الآية ١١٨)، ومنه التقييد بالفعل (برح) في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (سورة طه، الآية٩١)، وبالفعل (ظلَّ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ (سورة النحل، الآية ٥٨)، وبالفعل (بات) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ (سورة الفرقان، الآية ٦٤)، وبالفعل (فتئ) في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَالله تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ (سورة يوسف، الآية ٨٥).

٣. التقييد بالشرط:

قد تُقَيَّد الجملة بشرط من الشروط، فيُعلَّق وقوع جملة على وقوع جملة أخرى، وهذا ما يسمى بأسلوب الشرط، ويؤدَّى الشرط بأداة من أدواته، ويختلف الغرض من التقييد بالشرط باختلاف معنى أداة الشرط المستعملة، وذلك على النحو الآتي:

١. لتقييد وقوع الجملة بوقوع أخرى نستعمل (إنْ)، (إذا)، (لو)، وثمة فروق بين هذه الأدوات في الاستعمال، حيث تستعمل (إن) مع ما يحتمل وقوعه وإن كان الراجح فيه عدم الوقوع، فيكون الأصل فيها عدم القطع بوقوع الشَّرط في المستقبل، فمثلا إذا قائل قائل: إن تسافر أسافر. فهنا الجملة الأولى محتمَلة الحدوث وليست يقينيَّة الحدوث، ومن ثم يكون وقوع الجملة الثانية غير مقطوع به؛ لأنه مقيَّد بحدوث الجملة الأولى التي قد تقع وقد لا تقع، بخلاف قوله: إذا أشرقت الشمس أتيتُك. فشروق الشمس مقطوع بوقوعه وليس من الظنيَّات، ولهذا استعمل المتكلم معه أداة الشرط (إذا)، أمّا (لو) فتُستعمَل لتعليق جملتين في الماضي مع القطع بانتفاء وقوعهما، فمعها ينتفي وقوع الجزاء لانتفاء

الشرط، ولهذا تسمى حرف امتناع لامتناع، كما في قوله تعالى: (لو كان فيهما آلهةٌ إلَّا الله لفسدتا) (سورة الأنبياء، من الآية ٢٢)، فلامتناع كون الآلهة، امتنع فساد السموات والأرض.

٢. للتقييد بالزمن نستعمل الأداتين (متى) و(أيَّان)، في نحو: متي تسافر أسافر. حيث عُلِّق وقوع الجملة الثانية (أسافر) على وقوع الجملة الأولى (تسافر).

٣. للتقييد بالمكان تُستَعمَل الأدوات (أين) و(أنّى)و(حيثما)، فنقول مثلا: حيثما تجلس أجلس.

٤. للتقييد بالحال تُستَعمَل (كيفما)، فمثلا إذا قائل قائل: كيفما تجلسْ أجلس. فالأداة (كيفما) هنا قيدت طريقة الجلوس في الجملة الثانية بوقوع طريقة الجلوس في الجملة الأولى، وقد تُستعمَل هذه الأدوات لغير هذه المعاني في حالات يقتضيها السياق.

ومن أمثلة التقييد بالشرط في القرآن الكريم، التقييدُ بالأداة (أينما) في قوله تعالى: ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾ (سورة النساء، من الآية ٧٨)، ومن التقييد بـ (إن) الشرطية قوله تعالى: ﴿إن نتبع الهدى معك نُتَخطَّف من أرضنا﴾ (سورة القصص، من الآية ٥٧)، وفي قوله تعالى: ﴿إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها﴾ (سورة الإسراء، الآية ٧)، وبالأداة (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها﴾ (سورة هود، من الآية ١٥)، وفي قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاء لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلاهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا﴾ (سورة الإسراء، الآية ١٨)، وفي قوله تعالى: ﴿ومَن تاب وعمل صالحا فإنه يتوب إلى الله متابا﴾ (سورة الفرقان، الآية ٧١)، وبالأداة (إذا) في قوله تعالى: ﴿وإذا بطشتم بطشتم جبارين﴾ (سورة الشعراء، الآية ١٣٠).

وقد يجتمع قيدا الشرط والنفي في الأسلوب الواحد، ومن أمثلته اجتماعُهما في قوله تعالى: ﴿إلَّا تنفروا يعذبكم﴾ (سورة التوبة، من الآية ٣٩)، وفي قوله تعالى: ﴿إلَّا

تنصروه فقد نصره الله﴾ (سورة التوبة، من الآية ٤٠)، وكذلك في قوله تعالى: ﴿إلَّا تفعلوه تكن فتنة في الأرض﴾ (سورة الأنفال، من الآية ٣٧).

الخاتمة

جاء هذا البحث في محاولة لبيان مفهوم الإسناد النحوي، وأقسامه من حيث الإطلاق والتقييد، مع شرح أنواع القيود التي تقيِّد علاقة الإسناد أو أحد طرفيها، وقد انتهى في ذلك إلى بعض النتائج، أهمها:

. أن الأصل في الجملة العربية أن تتركَّب من المسند والمسند إليه، ويمثلهما في الجملة الاسمية المبتدأُ وخبرُه، وفي الجملة الفعلية الفعلُ وفاعلُه أو نائبُ فاعله.

. بيَّن البحث أن كل ما زاد على ركني الإسناد، أو ما يسمى بالإسناد الأصلي لا يعدو أن يكون تقييدا لهذا الإسناد.

. بيَّن البحث أن ثمة فرقًا بين الإسناد والخبر؛ وانتهى في ذلك إلى أن كل خبرٍ إسناد، وليس كل إسناد خبرًا، كما بيَّن أن تمام الإسناد لا يعني تمام الفائدة، فقد يكون الإسناد تامًّا من حيث ذكر طرفيه، إلا أنه يظل ناقص الفائدة أو المعنى، فلا يكتمل المعنى إلا بعنصر غير إسنادي أو بتقييد الإسناد الأصلي بفضلةٍ ما.

ـ بيَّن البحث أن قيود الإسناد تنقسم إلى قسمين، هما: القيود الخاصة والقيود العامة، وأن القيود الخاصة هي التي تقيد عنصرا إسناديًّا واحدًا من عناصر الإسناد مثل تقييد المفعول للفعل، وتقييد الصفة للمبتدأ أو الخبر أو الفاعل أو المفعول إلى غير ذلك من قيود، وأنَّ القيود العامة هي التي تقيد مجموع العناصر الإسنادية مثل تقييد النفي أو النسخ لمجموع الجملة.

ـ بيَّن البحث أن الإسناد المطلق إنما يكون لغرض إعلام المخاطب بالخبر في أبسط صوره دون تقييد أو تخصيص.

. تبيَّن أن الإسناد المقيَّد أكثر ورودًا في كلام العرب من الإسناد المطلَق، وأن الإسناد المطلَق كان أكثر ورودًا في القرآن الكريم من غيره من النصوص، وقد يرجع ذلك إلى ارتباط الإسناد المطلَق بالحقائق المطلَقة القطعية التي لا يقيِّدها قيد، ولا يحدُّها حدّ، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ (سورة النجم، الآيتان ٤٣، ٤٤)، فإذا ما ورد الإسناد المطلَق في كلام العربي، فالغالب فيه أن يكون ضربًا من البلاغة كما في قولهم: (فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع)، فهنا حُذف المفعول للمبالغة في العطاء والمنع والوصل والقطع.

. بيَّن البحث أن عدم اعتبار الأمر والنهي وفاعليهما خبرين رغم أنهما تركيبان إسناديان، يرجع إلى أن الإخبار إنما يكون لمخاطَب عن غائب أو حاضر، وفي الأمر والنهي يكون المخاطب هو ذاته المأمور بالفعل أو المنهي عنه، ولا يصح أن يُخبَر المخاطب بما أُمِر به أو نُهي عنه، فالخبر متضمِّن معنى (اعلَم)، ولا يصح أن يُعلم المخاطب بما يُؤمر به أو يُنهى عنه، فضلا عن أن الخبر محتمل للصدق والكذب، ولا يُحكم على الكلام بصدق أو كذب مالم يكن قد وقع بعد، والأمر والنهي لم يقعا حتى زمن التكلم، ولا يصح الحكم على الشيء قبل وقوعه.

المراجع

بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع؛ (٢٠٠٣م).

تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين الناشر: دار الهداية.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، (د.ت).

الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، (ط٢)، الأردن: دار الفكر، (٢٠٠٧م).

جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، السيد أحمد الهاشمي، ضبط وتحقيق د. يوسف الصميلي، (ط١)، المكتبة العصرية (١٩٩٩م).

خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، د. تمَّام حسَّان، عالم الكتب، ط ١، (١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م).

سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، (ط١)، دمشق: دار القلم (١٩٨٥م).

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، نشر وتوزيع دار التراث بالقاهرة،(١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه د.إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).

الكافية في النحو . ابن الحاجب ، شرح الشيخ رضي الدين الاستراباذي النحوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان.

الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب، تحقيق د. صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة: مكتبة الآداب (٢٠١٠م).

كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق وضبط وتصحيح: مجموعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط١، (١٤٠٣هـ –١٩٨٣م).

كتاب دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د. ت).

الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت، ط١، (١٩٩٦م).

الكليات؛ معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت . لبنان، ط٣، (١٤١٤هـ).

اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمَّام حسَّان، عالم الكتب، ط٣ ؛ (١٩٩٨م).
مختار الصحاح، الرازي، تحقيق يوسف الشيخ محمد، (ط٥)، بيروت: المكتبة العصرية (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).
المساعد على تسهيل الفوائد، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، مكة المكرَّمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى(١٩٨٠م).
المطوَّل؛ شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني، تحقيق د. عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٣، (٢٠١٣م – ١٤٣٤هـ).
معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، (ط١). بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر بدمشق، ط١، (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م).
المفردة بين الدلالة اللفظية والتركيبية، د. تراث حاكم مالك الزيادي، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان (١،٢) المجلد (٧)، (٢٠٠٨م).
المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، العراق: دار الرشيد للنشر، (١٩٨٢م).
المقتضب، للمبرد، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث بوزارة الأوقاف المصرية، ط٣، القاهرة، (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م).
النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير تحقيق طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، ود. عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م).

The grammatical Attribution between release and restriction, and its models in the Holy Qur'an

Keywords: Attribution, Grammar, Sentence, Absolute speech, Restricted Speech.
Abstract:

This research discusses the idea of the concept of the grammatical attribution between release and restriction and its models in the Holy Qur'an. It is known that attribution in grammarians refers to the relationship between the two main elements in the Arabic sentence. The Arabic grammarians see the grammatical attribution as the basic of a useful sentence. So that they have taken care of the attribution relationship and considered it as the basic of syntax. Many of the grammarians have studied it in many places in their books such as Sibawayh, Ibn yaeish, Al-Radi, and Abdul Qahir Al-Jorjani. The modern scholars such as Tammam Hassan, Fadhil al-Samarrai, and many others also have taken care of the subject of attribution in the sentence.

In this research, the researcher explained the concept of isnad in Arabic dictionaries and grammar terminology, and then explained the difference between isnad and news, as well as explaining the relationship of the chain of transmission to the completeness of the meaning. The research also discussed the sections of attribution, and explained the concept of free attribution, and then mentioned its elements. Then it explained the concept of specific attribution, and mentioned the determinants of attribution.

الهوامش

(١) الكتاب، سيبويه ١/ ٢٣.

(٢) الكتاب، ٢/ ١٢٦.

(٣) المقتضب، المبرد ٤ / ١٢٦.

(٤) شرح المفصل، الزمخشري، ١/ ٢٢١.

(٥) شرح الكافية، الرضي، ١/٢٥.

(٦) دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر الجرجاني، ٧.

(٧) همع الهوامع، السيوطي، ١/ ٣٣.

(١) الجملة العربية؛ تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي، ١٣.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، (مادة سند)، ٣/ ٢٢٠، ٢٢١.

(١) مختار الصحاح، الرازي، (مادة سند)، ١/ ١٠٠.

(٢) ورد هذا الحديث في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، في باب السين مع النون، ٢/ ٤٠٨.

(٣) تاج العروس، الزبيدي، (مادة سند)، ٨/ ٢٢١ . ٢٢٣.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ١/ ١٩٦ ـ ١٩٨.

(٥) معجم الكليات، أبو البقاء الكفوي، ٩٩، ١٠٠.

(١) التعريفات، الجرجاني، ٢٢.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ١/ ٥.

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ١/ ٣٢، ٣٣.

(٤) شرح تلخيص مفتاح العلوم، ٢٠٧، ٢٠٨.

(٥) الكتاب، ٢/ ١٢٦.
(٥) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ١٣.
(٦) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ١٠٧.
(٧) الكتاب، ١/ ٢٣.
(٨) دلائل الإعجاز، ٧.
(٩) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ١٣.
(٨) المفردة بين الدلالة اللفظية والتركيبية، ٦٤.
(١٠) المفردة بين الدلالة اللفظية والتركيبية، ٦٥.
(١) المقتصد في شرح الإيضاح، ١/ ٧٦، ٧٧.
(٢) سر صناعة الإعراب، ابن جني، ٢٨٨، ٢٨٩.
(١) همع الهوامع، ١/١١.
(٢) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ٢٦.
(٣) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ٢٦.
(٤) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ٢٥.
(١) دلائل الإعجاز، ٥٢٦.
(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١/ ٧٩٧.
(١) دلائل الإعجاز، ١٥٤.
(٢) خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، ٨٨.
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١/ ٧٩٨.
(١) بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، ٦١.
(٢) بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، ٦٢.
(١) دلائل الإعجاز، ١٥٣.
(٢) شرح المفصل، ١ / ٤٤٩.
(٣) يُنظَر: المقتصد، ١ / ٦٦٦.
(٤) شرح المفصل، ١/ ٤٥١.
(١) المقتصد، ١/ ٦٥٩.
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ١٩٧.
(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢ / ١٦٩.
(٢) مغني اللبيب، ١/ ٨٦٧.
(٣) شرح ابن عقيل، ٢ / ١٦٩.
(٤) شرح الكافية، ١/ ٣٤٤.
(٥) شرح المفصل، ٢ / ٤.
(١) شرح المفصل، ٢/ ٣٥.
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ١٩٩.

(٣) شرح المفصل، ٢ / ١٣٦.
(٤) اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٣.
(٥) اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠١.
(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٤.
(٢) المقتصد، ٢ /٦٩٩.
(٣) شرح المفصل، ٢ / ٤٦.
(٤) شرح المفصل، ٢ / ٦٨.
(٥) شرح المفصل، ٢/ ٢١٨.
(١) شرح المفصل، ٢/ ٢٧٦.
(٢) دلائل الإعجاز، ٦.
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٤.
(٤) المقتصد، ٢/ ٩٢٧.
(٥) شرح المفصل، ٢/ ٢٦٢.
(٦) الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، ٣١.
(٧) شرح المفصل، ٢/ ٢٣٢.
(١) شرح المفصل، ٢/ ٢٤٣، ٢٤٤.
(٢) الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط،٣٠.
(٣) كشاف اصطلاحات الفنون، ٢/ ١٧٢٢.
(٤) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ١٥٥.
(١) شرح المفصل، ٥/ ٣١.